نساء عراقيات ناشطات وآراء في الدستور

مختلفات.. لكن على الطريق الصحيح!

بغداد/ الدستور الجديد

الآراء اختلفت لكن ثمة اجماعا بانهن يسرن على الطريق الصحيح. طريق عودة الانسان، وعودة حقوقه في ما ياتي آراء نخبة من النساء الناشطات بشأن الدستور المطروح للاستفتاء في ١٥ تشرين الاول.

لا عقوبات جماعية

المحامية رسالة العبيدي قالت: تؤكد المسودة على ان العراقيين متساوون امام القانون بغض النظر عن الجنس والعنصر والعرق والاصل واللون، والدين والطائفة. وتحمي المسودة حقوق الخصوصية الشخصية وحرمة البيوت والمحاكمات العلنية للمتهمين. ولكنني أتساءل هنا: اذا استجدت ظروف قاهرة وجرى تشكيل محكمة خاصة.. فكيف يبرر ذلك؟ هل سيكون مخالفاً للقانون؟ المفرح في الدستور هو تأكيد على ان المتهم بريء إلى ان تثبت ادانته كما صنع الدستور عقوبة التهجير التي كانت سائدة في ظل النظام المقبور، كما منعت العقوبة الجماعية التي جربنا فصلاً منها على ساكني منطقة الدجيل عندما تعرض الدكتاتور لمحاولة القتل..

كذلك منع العقوبة بمصادرة الملكية. والقمع الفكري والسياسي والديني..

٢٥٪ وحساسية الرجل

الناشطة في مجال حقوق المرأة الدكتورة تماضر حسين.. قالت تضمنت المسودة حق المرأة في المشاركة في الحياة العامة وهو شيء مهم لنا كناشطات، لكننا بانتظار تطبيق ذلك.

وهل تشعرين بشكوك في امكانية الالتفاف على هذا الحق؟

انا لا اشكك مطلقاً.. لكنني اتريث في ابداء الرأي.. اما حصول النساء على نسبة ٢٥٪ من المقاعد البرلمانية فأمر مدهش.

فقد تنازل الرجل مما يعتقد انها حقوقه بالكامل. انا اخشى على اعصابه!!

الدكتورة ساجدة اسماعيل - اختصاص علم اجتماع - قالت:

لم يحدد الدستور موقفه من العنف ضد المرأة وبجميع اشكاله وهناك ايضاً التقاليد العشائرية التي تقضي بقتل المرأة غسلاً للعار... كنا نريد ان يصدر قانون خاص في هاتين المسألتين، فاغلب حالات القتل تكون اما كيدية او من اجل الميراث دون الاستناد الى اثبات او اسناد. قد يعترض احد بوجود شهود.. لكن كم من شهود زور يقفون امام المحاكم لكي ينكلوا بالمرأة، ولاسيما بالمرأة. هناك من يشهد باسعار بخسة.

اما بشأن منح الجنسية كل طفل مولود من ام عراقية فهو أمر مثار للجدل وسابقة لم تجرؤ عليها الدول العربية او الاسلامية. انها خطوة حضارية جريئة: اليس كذلك!؟

❖الدكتورة لمياء العبيدي - اختصاص اقتصاد تقول:

-الثروات الطبيعية ملك للشعب كما تؤكد المسودة، لكن آلية توزيع تلك الثروات لم تتوضح بعد، فمنهم من يقول انها ستكون على وفق عدد سكان المحافظة ومنهم من يقول انها ستخضع إلى المحاصصة. كان يجب دراسة هذه الفقرة دراسة مستفيضة.

قضية الاحوال الشخصية

❖القاضية فخرية العنبكي قالت:

في موضوع الاحوال الشخصية تؤكد المسودة ان الجمعية الوطنية يجب ان تصدر قانوناً بمنح العراقيين حق الاختيار بين اتباع القانون المدني او الديني أي ان ذلك سيخلق ازدواجية في تنفيذ القوانين في الوقت الذي يجب ان يكون الاسلام هو المصدر الأساسي للتشريع.. بغض النظر عن تعدد القوميات والأديان في العراق.

الرقيق الأبيض

الدكتورة في العلوم السياسية سناء الدباغ قالت بالرغم من اننا في الالفية الثالثة فما زالت المرأة تعامل كالرقيق.. وإلا ماذا نسمي الفصل العشائري الذي نشط في الفترة الاخيرة وتدفع به المرأة ثمناً لاخطاء الرجل..!

لقد رأيت بأم عيني سيارة (بيك آب) مليئة بنساء قدمن من الجنوب في صفقة (الفصل) تساق النساء كالنعاج ثمناً لجرم قام به الرجل فلماذا لا يتصدى الدستور إلى هذه الحالة المخجلة؟!!! والفصل كصفقة لا تختلف من منطقة إلى اخرى فهي في عشائر الجنوب مثلها في الوسط والمنطقة الغربية.. انها تأكيد على تخلف الرجل وإلا كيف يرتضي ان تساق نساء عشيرته لسد دين او فدية او ما شابه ذلك؟ وفي الآونة الاخيرة نشطت عمليات الفصل وهي لا تقل خطورة عن عمليات الارهاب لانها تمس حياة وكرامة المرأة.. اين حقوق الانسان من هذه الاعمال؟. اين وزارة المرأة؟ اين الناشطات لماذا السكوت!؟ ولماذا لم تتصد لها في مسودة الدستور!؟

اخفاق

الدكتورة ابتهاج القيسي (طبيبة اطفال) قالت:

-يرفض السنة النظام الفدرالي الفوري خوفاً من ان تؤسس الشيعة دولة في الجنوب بمساندة ايران: لماذا لا يتم عرض اوجه النظر بكل صراحة وامانة.. الموضوع يخص العراق ككل وليس اهل السنة فقط..

ارى الجمعية الوطنية قد اخفقت في تقريب وجهات النظر.

مرحلة مخاض

الدكتورة بشرى عبد الوهاب (طبيبة نسائية):

-الدستور يمر بمراحل مخاض عسير.. وربما يحتاج إلى عملية قيصرية.. ولكن مولودا مثل هذا هل ستكتب له الحياة!؟ ارى من يحاول جاهداً في وأد هذا المولود لأسباب لا يجهلها الكثيرون.. ولكن اتمنى ان يكون لنا دستور مثالي في منطقة عاشت الاستبداد من حكام جاءوا بالقوة وبالانقلابات على انها - ثورة مزعومة - يكفينا شعارات.. نريد حياة مستقرة في ظل سيادة القانون.

المعلمة المتقاعدة - رجاء حسن - قالت:-شكل الفدرالية لم توضحه مسودة الدستور.. كيف ستكون هل ستكون مشابهة لتجربة اقليم كردستان؟ البعض لا يرغب بها ويجدها فرصة لتقسيم العراق.. انا لا اراها كذلك كان يجب ان تخضع هذه الفقرة إلى التحليل والشرح المستفيضين خاصة ان مجتمعنا قد سمع قبل سنوات ان هناك مخططاً لتقسيم العراق إلى دويلات ومقاطعات..

استفتاء في سوق شعبي

بغداد/ آمنة عبد العزيز

لم تتبق الا بضعة أسابيع للتصويت على الدستور. الشارع العراقي ينتظر. ولا اخفي عليكم انني وجدت الناس مضطربين، مع شيء من الخوف، فهم يرون ان الارهابيين لن يتركوا هذا اليوم يمر بسلام مثلما حدث يوم الانتخابات الماضية، بعضهم يتحدى وبعضهم يتحسب. لكن الكثرة الكاثرة لم تقرأ الدستور بعد، وهي تشعر بأن المدة القصيرة هذه ليست كافية.

قمنا بجولة في سوق الخضار. لماذا في سوق الخضار؟

لأنه مكان لقاء، وزحمة وتوتر، واحياناً استرخاء، حسب حالة الشراء.

قال لي كريم محمد الذي كان يشتري الطماطة: انا لم اقرأ الدستور بعد.. لدي فكرة عن النقاشات التي جرت في لجنة كتابة الدستور والمجلس الوطني.. المشكلة ان لا احد يستطيع ان يكون متأكداً مما كان يجري، فالاعتراضات كثيرة والموافقات كثيرة، واحياناً لا يدري المرء على ماذا يدور الاختلاف بالضبط.

كريم محمد ابتسم في النهاية وقال: لكنني سوف اصوت لمصلحة الدستور، ليس لأنني اعرف فقراته، بل لأنني اراهن على حظ جديد للعراقيين، فنحن في النهاية نستحق ان يكون لنا دستور.

الرجل والمرأة في حوار

علية بائعة الكرفس والنعناع سألتها هل ستذهبين إلى صناديق الاستفتاء على الدستور؟ ضحكت وقالت: زوجي سيذهب واعتقد انه سيجبرني على الذهاب معه والتصويت على الدستور. أسألها: هل ستصوتين بنعم ام بلا؟

قالت وهي (تموت) من الضحك: انا دائماً اقول نعم لزوجي!

وسألتني: هل انت متزوجة؟

اجبت: نعم.

وقالت وهي ما زالت تضحك: اذن ستصوتين كما يريد زوجك.

اجبتها: انا وهو متفقان في القضايا السياسية. قالت وهي تسخر: اعرف انك مثقفة وصاحبة قلم.. لكن هذا لا يفيد... الرجال رجال.

لم اناقشها بوجود حقوق متساوية في الدستور بين الرجل والمرأة. لكن هذا الحديث عكس لي الحالة الاجتماعية التي فيها الرجل يقود المرأة في كل شيء. ان يبقيها في البيت او يجرجرها معه إلى الانتخابات لتقف حيث هو يقف.

العبرة

لعله كان معلماً متقاعداً جاء إلى السوق، فقد بدا حائراً، متردداً، غير راض، ومهندما بلباس قديم.

عندما سألته صرخ في وجهي: اختي.. العبرة ليست في الدستور بل في تطبيقه.

وحاولت ان اجره إلى الكلام فظل يردد: اختي.. كما قلت لك.. العبرة في التطبيق.. الدستور دستور.. لكن الناس.. الناس.. العبرة في التطبيق اذن!

فهمت ولم افهم.. ونعم: العبرة في التطبيق!

قراءة من بائعة سمك

بائعة سمك اسمها سعدية قالت بفصاحة: سوف اذهب قبل الجميع لأصوت بنعم للدستور. انا لا اعرف القراءة والكتابة، لكنني اعرف.. والله اعرف.. كيف اقرأ الاشياء التي تدور حولنا نحن الفقراء. من لا يريد الدستور لا يريد الخير لنا نحن الفقراء. لماذا لم يحتجوا عندما لم يكن لنا أي دستور.. ايام العذاب.. لماذا لا يستذكرون انهم ما كانوا يجرؤون ان يقولوا لا. الآن يقولون لا.. ألا يعني هذا عندهم شيئاً.. الا يعني انهم احرار. وانني حين اقول نعم لا اعتدي على حقوقهم.. اليس هذا له معنى. لماذا لا يعرفون القراءة مثلي؟

وعجبت من هذه الاجابة التي تضمنت تحليلاً سياسياً ومناظرة مع اناس غائبين!!

هتاف في السوق

متسوقة مستعجلة ما ان سألتها حتى تحركت ورفعت قبضتها إلى الاعلى وسارت بعزم وقالت: نعم.. نعم.. للدستور!

لحقت بها، اسمها مريم علوان، وقالت: لكنني ابديت رأيي.. وضحك الناس من حركتي وصوتي المرتفع.. يكفي هذا.. الا يكفي هذا؟!

في اقذر منطقة في سوق باب المعظم، حيث رائحة الازبال والسمك المتعفن تملأ الجو. اجابتني ام عباس بائعة سمك: أي دستور هذا تسألينني عنه؟ نريد سوقاً نظيفاً.. نريد رفع كل هذه الازبال التي راحت تتراكم من دون ان يتفضل احد برفعها!

زميلتها ضحكت وقالت: يقولون ان للمرأة في الدستور الجديد الحق في طلاق زوجها.. وان كان الامر كذلك فهو دستور جيد.

تجمهرن من حولي بائعات السمك، ولكل واحدة منهن لها مطلب، واحدة تريد شركة وطنية لبيع الاسماك حتى تتقاعد هي وتحصل من الشركة على استحقاقات سنوات في هذه الخدمة.

التطبيق.. مرة اخرى

السيد جاسب كريم البهادلي قال: ما يهمنا تطبيق بنود الدستور بعد الاستفتاء عليه، وان لا يكون مجرد حبر على ورق. النقاط المهمة التي استوقفتني، فيه هي حرية التعبير عن المعتقدات وممارسة الشعائر لكل فئات المجتمع، ولأننا حرمنا من حقوق كثيرة وغيبت اصواتنا، ومنعت عن وصولها إلى اعلى مسؤول في الدولة لذا يجب اضافة بند هو محاسبة رؤوس الدولة ولا فرق في ذلك (لا غفير ولا وزير) فالقانون فوق الجميع، وتطبيقه يجب ان يشمل الجميع دون تمييز.

بعض البنود لا تعجبه

السيد خضير كامل تحدث قائلاً: اتمنى ان يفهم الحكام اننا شعب انهكه التمني والشعارات، واقول بصراحة ان بعض بنود الدستور (لا تعجبني) واضاف: لماذا التقسيم؟ (ويقصد الفدرالية) نحن شعب واحد وارض واحدة ولا نرغب باي فدرالية من شأنها تقسيمنا إلى فئات وتحت اية مسميات.

نحن شعب واحد

ام عباس قالت بلغة الامهات العراقيات البسيطات: انا لا اقرأ ولا اكتب لكني علمت من الآخرين ان الدستور جيد ويحفظ كرامتنا وانسانيتنا وان حقوقنا ستكون امانة في رقاب الحكام. واضافت: يا ابنتي اسألك هل صحيح مكتوب في الدستور ان العراقيين فئات (شيعة وسنة وعرب واكراد) إلى آخر هذه التسميات وكل فئة لها حقوقها والمحافظة عليها؟

وعادت لتقول: عمري ستون عاماً واسكن في مدينة الصدر ولم اسأل جاري في حي الاكراد وانت سني او شيعي او كردي. نحن كلنا اهل وكما يقول المثل الشعبي (سده بلحمة) متماسكين ومتصاهرين نحب بلدنا ونعيش على ارضه نتقاسم الهموم والافراح معاً.

الحق في السكن في أي مكان

بائع آخر هو الشاب علي حسين الفريجاوي قال:

تتضمن بنود الدستور فقرات مهمة كأن يحق لك الامتلاك والعيش في أي مكان من ارض العراق، وهذا حق مشروع لنا جميعاً، لكن السلطة المبادة حرمتنا من هذا الحق. واود ان تضاف إلى بنوده فقرة مهمة هي ان يكون للمواطن العراقي الاولوية في كل شيء في بلده.. بما يستحق من اهتمام وتمتع بالحقوق الانسانية كافة وضمان حقوقه خارج الوطن من خلال البعثات الدبلوماسية كباقي المواطنين في العالم المتحضر.

الدستور الركيزة الاساسية في قاعدة البناء الحضاري الجديد

مال الله فرج

بعيداً عن الرفض او الموافقة، عن التأييد او الادانة، عن الاقتناع من عدمه، عن القبول بالكل او الجزء، لا بد من ان نتفق جميعاً برغم تباين افكارنا وتصوراتنا، واتجاهاتنا، وفلسفة كل منا، ونظراتنا إلى الحياة، وإلى نوعية انظمة الحكم، وإلى اساليب الممارسة الادارية في اجهزة الدولة، لا بد من ان نتفق، ويجب ان نتفق على ان "الدستور" أي دستور، يمثل الركيزة الاساسية في قاعدة البناء الوطني.

وان طبيعة النظام تتحدد في ضوء مضامين الدستور، واهدافه وتوجهاته وفلسفته السياسية.

"فالدستور" ليس عقداً اجتماعياً لبناء الحياة، وممارسة الحكم، و"حسب" ولكنه وهو الاهم هو الفلسفة الستراتيجية التي تنظم الحياة، والتي تنطلق منها وتستقي من افكارها ومن قيمها، ومن مبادئها، جميع قنوات الممارسة الفعلية للسلطة، لجميع مؤسساتها الدستورية منها والتخطيطية، والتنفيذية.

وبلا "دستور" حقيقي، تمسي الحياة السياسية والاجتماعية والرسمية أشبه بفوضى عارمة لا يعرف لها بداية ولا نهاية، تضيع في خضمها الحقوق، وتنتهك القوانين، وتصادر الحريات، وتغتال القيم والمبادئ، ويصبح الابيض اسود، والقاتل مناضلاً، والسارق بطلاً، والرعاع رموزاً لقيم لا تشرف احداً التشبه بها.

ومن اجل ان لا يختلط الحابل بالنابل، ومن اجل ألاّ تضيع الحقوق، ولا تنتهك الحريات، ولا تغيب العدالة ولا تعطل القوانين، ولا تغتال القيم والمبادئ الشريفة، في وضح النهار اتفقت الانسانية، في عصور تألقها الحضاري ونضجها السياسي، ووعيها القانوني والاجتماعي، على ارساء كل القيم الشريفة النبيلة، وفي مقدمتها قيم الحق والعدل والمساواة والحرية والانصاف، ضمن ستراتيجية منهجية واحدة، تكون القاعدة والاساس والمرجع، في جميع فعاليات الدولة وممارسة السلطات المختلفة، فكانت "الدساتير" هي تلك الستراتيجيات التي تحفظ الحقوق وتصون الحريات وتنصف المجتمع، وتمنحه مستلزمات وامكانات وحيوية التواصل والتطور والتقدم إلى امام.

من هنا، فان المسؤولية الاولى التي تتمازج فيها الحقوق بالواجبات معاً، والتي تطرق ابواب الضمير لدى جميع المواطنين، في كل زمان ومكان، وتحت خيمة أي نظام حكم تتمثل في التفاعل مع الدستور عند اعداده، وابداء الآراء السليمة الواضحة في صياغته، واقتراح البدائل الافضل في تعزيز اتجاهاته، ومن ثم وهو الاهم، قول كلمة الحق بشجاعة وعلى نحو مباشر تجاه الدستور عند الاستفتاء عليه بنعم او بلا.

ليس المهم ان نقول نعم للدستور، وليس بودنا ان نوجه إلى ذلك قطعاً، لأن هذا القرار ينطلق من قناعة المواطن نفسه، وايمانه، وهو حر في التعبير عن تلك القناعة في كل زمان ومكان، وتجاه جميع القضايا المصيرية، وفي مقدمتها الدستور. وليس من واجبنا هنا ان نوجه أي مواطن لكي يرفض الدستور بعضاً، او كلاً بكلمة (لا) لأن هذه الـ(لا) يجب ان تكون ثمرة قناعة وعنوان وعي، لأي مواطن بعد اطلاعه على مواد وفقرات ومضامين الدستور.

لكننا في هذا وذاك، نحتكم إلى وعي المواطن، وإلى قناعته وإلى ايمانه الذي يعبر عن موقفه، في ممارسة حقه بابداء رأيه في هذه الوثيقة الستراتيجية التي تمثل القاعدة الأساسية لحركة الدولة واتجاهاتها والمنبع الرئيس لكل القوانين والانظمة التي تنظم حركة الحياة.

لذلك، فاننا ندعو العراقيين جميعاً، كلا في محافظته، ومن موقعه، إلى الاستعداد لجعل يوم الخامس عشر من تشرين اول القادم مهرجاناً وطنياً للتعبير عن الموقف الوطني الشجاع في ممارسة حقوقهم وواجباتهم معاً في الاستفتاء على الدستور العراقي الجديد الذي يمثل قاعدة الحياة الجديدة، وفلسفة الحكم.

لقد عرف عن العراقيين عبر مختلف الازمنة والعصور، شجاعة الموقف، ووعي القرار، والحرص على الحضور الوطني، اينما تطلب الامر ذلك، برغم صعوبة الظروف، وشراسة التحديات.

ولا نشك لحظة، بان يوم الخامس عشر من تشرين اول القادم سيكون يوماً عراقياً مجيداً، وموقفاً شجاعاً يضيء صفحات التاريخ الحديث.

فالدستور قاعدة حياتنا، ولا بد من ان يحرص كل منا على ان يكون له موقف منه.